اسم المقال: قراءة في واقع مرفق التعليم الجامعي في العراق (دراسة تحليلية نقدية)
اسم الكاتب: أ.م.د. سحر جبار يعقوب
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/1549
تاريخ الاسترداد: 2025/05/11 11:12 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة قضايا سياسية الصادرة عن كلية العلوم السياسية في جامعة النهرين ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

قراءة في واقع مرفق التعليم الجامعي في العراق

(دراسة تحليلية نقدية)

ا.م.د سحر جبار يعقوب

الملخص :

ان التعليم في شتى مراحله وصوره في كل بلاد العالم يعد الاساس لبناء الامم والحضارات والمجتمعات المتحضرة على حد سواء، لذا فقد اولت الدول كافة ومنها الدول النامية قطاع التعليم على مختلف صوره اهتماما خاصا لغرض ازالة مظاهر الجهل والتخلف والامية من المجتمع عن طريق فتح مدارس محو الامية لغرض نشر العلم والتعلم والثقافة.

لهذا برزت الحاجة الى اعطاء الاهتمام الكافي بمرفق التعليم الجامعي وبيان دور الادارة في تطويره لاسيما مع تعاظم دور التعليم الجامعي الخاص حتى بات يفوق التعليم الحكومي في اعداد المقبولين فيه فضلا عن تضخم في اعداد المخرجات مقارنة مع تردي الواقع العلمي.

Abstract

Without a doubt, education is the basis for building nations, civilizations and civilized societies. Therefore, all countries, including developing countries, pay special attention to the education sector for the purpose of removing the manifestations of ignorance, creation and illiteracy from society by opening literacy schools to give and develop the education sector at all levels and at all stages for the purpose of spreading science, learning and culture. That is why the need arose to pay adequate attention to the education facility and to clarify the role of the administration in it, especially with the growing role of private education until it surpassed public education in outputs with the deterioration of scientific reality

The problem of the study appears in highlighting the role of the administration in developing the education sector in Iraq at all levels, as well as explaining the reasons for the failure and deterioration of the reality of government education, which has led to the emergence of the phenomenon of pure education, which

is characterized by the enormity of acceptable numbers compared to the government sector, as well as poor scientific outputs

المقدمة:

ان التعليم في شتى مراحله وصوره في كل بلاد العالم يعد الاساس لبناء الامم والحضارات والمجتمعات المتحضرة على حد سواء، لذا فقد اولت الدول كافة ومنها الدول النامية قطاع التعليم على مختلف صوره اهتماما خاصا لغرض ازالة مظاهر الجهل والتخلف والامية من المجتمع عن طريق فتح مدارس محو الامية لغرض نشر العلم والتعلم والثقافة. لهذا برزت الحاجة الى اعطاء الاهتمام الكافي بمرفق التعليم الجامعي وبيان دور الادارة في تطويره لاسيما مع تعاظم دور التعليم الجامعي الخاص حتى بات يفوق التعليم الحكومي في اعداد المقبولين فيه فضلا عن تضخم في اعداد المخرجات مقارنة مع تردي الواقع العلمي.

مشكلة البحث:

ازاء تردي الواقع التعليمي بشكل عام والتعليم الجامعي على وجه الخصوص برزت الحاجة الى بيان السبل الكفيلة في تطوير مرفق التعليم الجامعي وبيان دور الادارة في ذلك، فضلا عن بروز ظاهرة انتشرت بشكل واسع وهو مرفق التعليم الخاص الذي بات ينافس التعليم الحكومي في كل شيء لا بل تفوق عليه احيانا. يضاف الى كل هذا التحول الكبير في الية التعليم الجامعي من التعليم التقليدي الى الالكتروني الذي املته قوة قاهرة الا وهي انتشار جائحة كورونا في العالم، فقد دفعت الدول كافة ومنها العراق الى الاستعانة بالتعليم الالكتروني على حساب التعليم التقليدي مع ما فيه من سلبيات، اذ بات وسيلة لا يمكن الاستغناء عنها كي تبقى عجلة التعليم في تواتر.

اهمية البحث:

__تنطلق اهمية الدراسة من خلال تسليط الضوء بشكل خاص على واقع التعليم الجامعي في العراق بعد عام 2003 مع ما رافق هذه الحقبة من تردي لواقع التعليم الجامعي الحكومي، وظهور التعليم الجامعي الخاص مع كل محاسنه ومساوءه .

منهجية البحث :

اعتمد الباحث على المنهج التحليلي في بيان دور الادارة في تطوير مرفق التعليم الجامعي، فضلا عن ابراز اسباب تدهور مرفق التعليم، ووضع الحلول الناجعه له . اذ سيتم تقسيم البحث على مبحثين الاول ماهية مرفق التعليم الجامعي اما الثاني فيتناول الاحكام العامة لتطوير مرفق التعليم الجامعي .

اولا :ماهية مرفق التعليم الجامعي

ازاء الانتقادات التي وجهت الى فكرة السلطة العامة التي نادى بها الفقيه الفرنسي جيز الذي يفسر شخصية الدولة بالازدواجية، فهي بحسب وجهة نظرة تظهر في التعامل تارة كفرد عادي واخرى كصاحبة سيادة وسلطان، لذا لم تصمد هذه النظرية او الفكرة كاساس لانطباق قواعد القانون الاداري، فقد ظهرت نظرية او فكرة المرفق العام le service public عام 1873 بخصوص قضية بلانكو وهي قضية شهيرة جدا حكمت فيها محكمة التنازع الفرنسية في تنازع الاختصاص بين القضاء المدني والاداري، وبينت اختصاص مجلس الدولة في التعويض عن الاضرار التي لحقت الطفلة بلانكو، لان السيارة تابعة الى شركة التبوغ الفرنسية وهي مرفق عام.

بيد انه بعد الحرب العالمية الاولى بدات الدولة تتدخل في ميادين كانت حكرا على القطاع الخاص من خلال انشاء مرافق اقتصادية وصناعية شبيهه بنشاط الافراد هدفها الربح المادي وهو ما ادى الى ظهور ازمة المرافق العامة، ومما لا شك فيه ان مرفق التعليم الجامعي يعد من المؤسسات التابعة للادارة حيث تهدف من خلاله الى اشباع حاجات عامة وتحقيق منفعة عامة، اذ يمثل مرفق التعليم الجامعي قمة النظام التربوي وتتربع على عرشه، اذ يلعب دورا كبيرا في رفد المجتمع بالكفاءات والمهارات[1].

وفي ظل التداعيات التي شهدها العالم من انتشار جائحة كورونا والتطور العلمي في مجال التعليم الالكتروني وازدياد انتشار الجامعات الخاصة اصبح هناك ما يسمى بالانفجار المعرفي وثورة لاصحاب الشهادات العليا وباتت مرافق الادارة غير قادرة على استيعابهم.

لذلك سنتعرف على مفهوم مرفق التعليم الجامعي في المطلب الاول، اما المطلب الثاني فيشير الى اسباب تدني المستوى العلمي في مرفق التعليم الجامعي في العراق، في حين يعرج المطلب الثالث الى كيفية اسهام الادارة في تطوير مرفق التعليم الجامعي وهو ما سنتعرف عليه في هذا المبحث.

المطلب الاول: مفهوم مرفق التعليم الجامعي

تهدف المرافق العامة الى اشباع حاجات عامة وجوهرية للافراد ولما كانت هذه الحاجات دائمة ومتطورة لانها وليدة رغبات الافراد المتجدده.

لذا بات على عاتق الادارة مهمة مواكبة استمرار المرافق العامة للتطورات المستمرة ومنها مرفق التعليم الجامعي حتى تواكب تطلعات الافراد ورغباتهم، لذلك محاول ايجاد تعريف لمرفق التعليم الجامعي

1 – د. باقر محمد جعفر الكرباسي، دور الجامعات في التنمية الثقافية ، بحث منشور في مجلة الانفتاح، مجلد 1، العدد 1، 2011، ص115

امر من الصعب جدا. اذ يرى فقهاء القانون الاداري انه لا يمكن ايجاد تعريف قائم بحد ذاته او تحديد شخصي وعالمي في ذات الوقت لمفهوم الجامعة لان لكل مجتمع بشري الحق في ان ينشىء الجامعة الخاصة ، وبالتالي يقع عليه تحديد اهدافها بناء على ما تمليه عليه مشاكله وطموحاته وتوجهاته السياسية والاقتصادية وظروفه الاجتماعية [2].

الفرع الاول: تعريف مرفق التعليم الجامعي : يقول الفقيه الفرنسي فالين(من السهل جمع الزئبق السائل من المحرار القديم المكسور في حين من الصعب اعطاء تعريف واضح ودقيق للمرفق العام) وازاء صعوبة وضع تعريف له طرح فقهاء القانون الاداري معيارين لبيان مفهومه احدهما عضوي والاخر موضوعي، فيرى د. سليمان الطماوي انه(مشروع يعمل باضطراد وانتظام تحت اشراف رجال الحكومة بقصد اداء خدمة عامة للجمهور مع خضوعه لنظام معين)، هذا التعريف يعنى بالجانب الموضوعي للمرفق، حيث ينظر الى النشاط المقدم، ويرى جانب فقهي اخر انه الجهة سواء اكانت هيئة او مؤسسة تنشئها الدولة وتهدف الى اشباع حاجات عامة[3]. يرى الباحث ان كلا التعريفان انما ينصب على نشاط يمارس من قبل مؤسسات الدولة بهدف تحقيق نفع عام واداء خدمات عامة لجمهور المنتفعين بخدماته.

اما مدار البحث وهو مرفق التعليم العالي (الجامعة) فان الفقه يرى ان الجامعة ما هي(الا المكان الذي تتم فيه المناقشة الحرة المنفتحه بين المعلم والمتعلم، وذلك بهدف تقييم الافكار والمفاهيم المختلفة، وهي ايضا المكان الذي يتم فيه التفاعل بين اعضاء هيئة التدريس من مختلف التخصصات وكذلك بين الطلاب المنتظمين لهذه التخصصات)[4]. لذلك فان مرفق التعليم ما هو الا(المكان الذي تتم فيه متابعة الدراسات الشاملة والمتكامله في ذات الوقت وذلك بموجب مقررات دراسية يتم اعدادها من قبل اساتذة كفوئين متخصصين). [5]

ويرى الباحث ان الجامعة هي المرفق الاداري اي المؤسسة التابعة للادارة والتي تهدف الى اشباع حاجات عامة وتحقيق منفعة عامة لجمهور الافراد ، وبعبارة اخرى هي المكان الذي تتم فيه عملية التعليم والتعلم بين الطالب والاستاذ واكتساب المهارات واعداد الكفاءات العلمية لرفد المجتمع.

---

2 –د.راقيه بو زيان، ادارة الجودة الشملة ومؤسسات التعليم العالي، ط1، مركز الكتاب الاكاديمي/عمان،2015،ص63. راجع ايضا: مراد بن اشنهو، نحو الجامعة الجزائرية وتاملات حول مخطط جامعي. ترجمة عائد اديب، ديوان المطبوعات الجامعية، 1981، ص3

3 –د. خالد خليل الظاهر، القانون الاداري/ دراسة مقارنة، ك1، ط1، المسيرة/عمان،1998، ص7

4 - د. راقيه بو زيان، مرجع سابق،ص65. ايضا راجع:عبد العزيز الغريب صقر، الجامعة والسلطة، دراسة تحليلية للعلاقة بين الجامعة والسلطة ، الدار العالمية للنشر والتوزيع، 2005، ص49–50

5 – د. راقيه بو زيان، مرجع سابق، ص 66

الفرع الثاني: اهمية مرفق التعليم الجامعي يعد التعليم الجامعي الاساس الاول لتطور الشعوب والمجتمعات فاذا كانت موضوعات التعليم ذات قيمة عظمى في حياة الامم لانها تتعلق بتكوين النفوس وبناء العقول. لذلك يمتاز مرفق التعليم العالي الجامعي بأهمية خاص لاسيما وان الجامعة هي الدعامة الاساسية التي قامت عليها الامم ومع تضاعف حجم المعرفة وازدياد معدل نموها باتت الجامعة اكثر اهمية، اذ يقع عليها توجيه العناية نحو البحث العملي في شتى مجالات الحياة وضرورة ايلاء الاهتمام الكافي باعداد الكفاءات البشرية المتخصصة ويقع عليها مهمة نشر العلم والمعرفة وبناء الاجيال الناهضة[6]. فضلا عن اعداد جيل قادر على قيادة المجتمع من خلال المهارات العلمية والقيادية التي تحصل عليها اثناء الدراسة سواء اكانت نظرية ام علمية فضلا عن القدرة في التاثير في المجتمعات.

الفرع الثالث: انواع مرفق التعليم الجامعي

المرافق العامة التي تنشؤها الدولة بشكل عام تتنوع الى عده انواع بحسب الزاوية التي ينظر منها اليها، ولعل اهم هذه التقسيمات هو تصنيفها على اساس طبيعة النشاط، فمن هذه الزاوية تقسم الى مرافق عامة ادارية، ومرافق عامة اقتصادية، ومرافق عامة مهنية، وهي ما يطلق عليها بالنقابات [7] . وهنالك تقسيم اخر على ما يبدو اقل اهمية من هذا التقسيم، وهو تصنيفها الى مرافق عامة قومية ومرافق عامة محلية او بلدية، فضلا عن تصنيفها الى مرافق عامة اختيارية ومرافق عامة اجبارية، ومرافق عامة ذات شخصية معنوية، واخرى ليس لها شخصية معنوية دولة، ويكون تحت رقابتها واشرافها وسلطتها [8].

وما يهم في الموضوع هو مرفق التعليم الجامعي، حيث يقسم الى مرفق لتعليم الجامعي الحكومي واخر مرفق التعليم الجامعي الخاص ، فالاول ينشىء من قبل الدولة ويكون تحت اشرافها وسلطتها، في حين الثاني يكون من خلق وانشاء القطاع الخاص مع اشراف الدولة عليه.

المطلب الثاني :اسباب تدني مستوى العلمي في مرفق التعليم الجامعي في العراق

تعاظمت واجتمعت عدة اسباب ادت الى ان يخرج العراق او اصلا الا يكون عضوا في منتدى دافوس الاقتصادي[9]، فضلا عن خروج العراق من المؤشر العالمي للمعرفة نظرا لرداءة مستوى التعليم بكل اشكاله وبكافة مستوياته وعدم اعتماد ادنى معايير الجودة العلمية ومن اهم هذه الاسباب نجملها بالتالي:

---

[6] – د. راقيه بو زيان، المرجع السابق،ص69

7 –د. محمد رفعت عبد الوهاب، النظرية العامة للقانون الاداري، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2018 ، ص261

8 –د. ماهر صالح علاوي، مباديء القانون الاداري/ دراسة مقارنة، دار الكتب/ الموصل، 1996، ص92

[9] - منتدى دافوس الاقتصادي لقد انطلقت اعمال هذا المنتدى الاقتصادي العالمي عام 1971 وكان يهدف الى تحسين وضع العالم بحسب وثائقه، ويعقد المنتدى الذي يعقد سنويا في منتجع دافوس للتزلج في جبال الالب من قبل قادة قطاع الاعمال والتجارة مع

الفرع الاول: سياسة التعليم العالي:

ان السياسة المعتمدة في الوطن العربي ومنها العراق تضع نصب عينها في الدرجة الاولى قبول اكبر عدد ممكن من الطلبة باقل قدر من المعرفة ومن دون الاهتمام الكافي لنوعية التعليم وجودته وهو ما انعكس سلبا بشكل واضح حيث انعدم التناسب بين امكانات مؤسسات التعليم المادية والبشرية والعدد المقبول للطلبة[10].

فضلا عن ذلك عدم وجود كادر تدريسيي يمتلك المؤهلات الكافية للتدريس لاسيما في المؤسسات التعليمية الخاصة الفتية التي اعتمدت على مبدا الربح على حساب العلم فضلا عن عدم الاعتماد على معايير علمية في منح الالقاب العلمية لتدريسي الجامعات فباتت الترقيات العلمية تمنح على اسس لا يمكن القول انها علمية وانما على اسس بعيدة احيانا عن الحيدة. يضاف اليه عدم الاهتمام بالجانب التعليمي بقدر الاهتمام بمشاعر الطلبة على حساب التدريسي مهما فعل في الجامعة وهو ما يزيد في ماساة التعليم العالي ، اذ فقد التعليم بريقة وفقد الاستاذ الجامعي هيبته ومكانته.

الفرع الثاني: تقاير الجودة والاعتماد الاكاديمي وتقييم الاداء

من المتعارف عليه ان تقارير الجودة والاعتماد الاكاديمي يجب ان تشمل العملية التعليمية بكل عناصرها لانها المغذي الاساس للوزارة بكل المعلومات التي تحتاج اليها في كل المجالات للوقوف على الثغرات وايجاد الحلول الناجعه لها، ولعل ما يلمس في واقع الحال ان التقارير التي تعد وترفع الى الوزارة لم تكن حقيقة او واقعية احيانا ،والا لتمت معالجة المشاكل التعليمية، فعدم الجدية والشفافية هو ما ادى الى تدني المستوى التعليمي وفقدان ادنى مستويات الجودة العلمية.

الفرع الثالث:تخلف المناهج وتكدس الطلبة

ان تخلف المناهج المعتمدة وعدم مواكبتها للتطورات والمتغيرات العالمية فضلا عن سيطرة الطرق التقليدية في التدريس ادى الى عدم الابداع، وقدم المناهج وعدم تطورها. يضاف الى ذلك تكدس الطلاب في فروع معينة من فروع الاختصاصات الانسانية ككليات القانون مثلا على حساب باقي فروع العلوم الانسانية، وهو ما يجب ان تنتبه اليه وزارة التعليم العالي ووزارة التخطيط في حالة منح رخص تاسيس كليات وجامعات وفتح اقسام.

شخصيات سياسية وقيادية بارزة فضلا عن شخصيات اكاديمية وخيرية.للمزيد راجع : https://ar.wikipedia.org/wiki
تاريخ دخول الموقع: 2020/3/12

10 – د.محيا زيتون، التعليم في الوطن العربي في ظل العولمه وثقافة السوق، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2005، ص35

المطلب الثالث :وسائل الادارة في تطوير مرفق التعليم الجامعي

يعد التخطيط امرا مهما ولابد منه في العملية التعليمية ولتطويرها في ذات الوقت فعلى التدريسي معرفه ما يريد ان يقوم بتدريسه في الجامعة الا ان ذلك لم يعد كافيا في ظل التقدم العلمي والتعليم الالكتروني مما ادى الى ضرورة اعادة النظر في اساليب التدريس المتبعة والبحث عن اساليب جديده اكثر نفعا واكثر ابداعا وابتكارا ولاجل ذلك يتم التوجه الى اتباع اسلوب مبني على النشاطات التي تمنح للطالب مساحه اكبر في التعليم على ان يكون الاستاذ قادرا على ادارة هذه العملية دون ان يحتكرها، وعليه يمكن يوصف هذا التعليم بانه نوع من التدريس البنائي لانه يقوم على تمكن المتعلم من بناء المهارات والمعارف من خلال المشاركة في العملية التعليمية.

لذلك تعد من اهم الوسائل التي يجب على الادارة القيام بها من اجل رفع المستوى التعليمي سواء اكان التعليم اهلي او حكومي ما يلي:

الفرع الاول:الاهتمام بالجوانب الفنية والمادية

يتحقق ذلك من خلال ايلاء اهتمام خاص لبناء الجامعات وفق اسس علمية وعالمية يمكن من خلالها ان يواكب مرفق التعليم الجامعي المستجدات العالمية حيث يسود العراق اليوم جامعات ذات بنايات قديمة متهالكه، اذ لم يتم الاهتمام بقطاع التعليم الحكومي فضلا عن اعتماد الكليات الاهلية في بدء منحها للاعتراف على دور سكنية او عمارات لا تصلح ان تكون جامعات اصلا.

يضاف الى ذلك ضرورة الاهتمام بالجانب البشري ووضع معايير علمية وتقييم اداء حقيقية لا وهمية او صورية، فضلا عن الاهتمام بجانب منح الترقيات العلمية دون الاعتماد على المحسوبية في منح الالقاب العلمية او الشهادات العليا، حيث بات التعليم العالي يعاني من تضخم في منح الالقاب العلمية فضلا عن الشهادات الممنوحه من قبله من دون ان تكون المخرجات بالمستوى المطلوب .

الفرع الثاني:الجانب العلمي والمعرفي

من اجل رفع مستويات التعليم الجامعي يجب على الادارة ان تعيد النظر في المناهج المعتمده في الجامعات، لاسيما ان الحياة متطوره وان فروع القانون مثلا اتسعت وباتت لا تقتصر على فروع القانون التقليدية ، لكن ما يبدو ان الادارة لم تلقي نظرا الى المفردات الدراسية ولم يتم الاهتمام بها او تطويرها مطلقا لاسيما وان الظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية والمتغيرات العالية القت بضلالها على ضرورة الاختمام بمناهج التعليم الجامعي و ايلاء اهتمام خاص بتطوير المناهج في الجامعات كافة. فضلا عن ضرورة ادخال التقنية الحديثة في اسلوب التدريس لاسيما مع تجربة التعليم الالكتروني اذ وما

زالت جامعتنا تفتقر الى المختبرات العلمية التي تواكب التطورات العالمية. ولعل السبب قي ذلك على ما يبدو سياسي ، لذلك انصرف الاهتمام بقطاع التعليم الجامعي وخرج العراق من تصانيف الجودة والسبب يعد ايضا الى تدخل الاحزاب السياسية في العملية التعليمية ، فضلا على ذلك ضرورة اهتمام وزارة التخطيط في اعداد خطط لاستيعاب اعداد الخريجين الضخمة او عدم المساهمة في منح اجازات التاسيس، والعمل على توفير فرص عمل للطلبة الجامعيين، يضاف الى كل ذلك ضرورة اعادة النظر في الية قبول الطلبة في الجامعات الحكومية والاهلية على حد سواء، والحد من هذا التضخم في بعض الاقسام مما ادى الى وجود اعداد مهولة من الخريجين العاطلين عن العمل[11].

ثانيا :الاحكام العامة لمرفق التعليم الجامعي

ان تطور الامم والشعوب انما يعتمد على وجود طبقة متميزة من افراد الشعب متسلحة بالعلم والمعرفة قادرة على ادارة دفة البلاد الى جادة الصواب بعيدا عن المؤثرات التي يمكن ان تجرف الامم عن مسارها الحقيقي لذلك يعد التعليم بكل مستوياته من اهم المرافق التي تضلع الدول في ادارتها وانشاءها والسيطره عليها، اذ بالعلم ترتقي الامم وعليه فان التعليم الجامعي لا يخرج عن هذا الكلام لاسيما وبه تبنى العقول الشابة وتتسلح الطاقات الفتيه بالمعرفة والعلم.

لذلك ارتاينا في هذا المبحث ان نتناول عدة محاور في ثلاث مطالب وهي كالاتي المطلب الاول يتناول الاساس التاريخي والقانوني لسلطة الادارة في انشاء مرفق التعليم الجامعي، في حين يعرج المطلب الثاني التعليم الافتراضي بعد جائحة كورونا وتاثيره على التعليم الجامعي، اما المطلب الثالث فيشير الى مرفق التعليم الجامعي الخاص في العراق.

المطلب الاول :الاساس التاريخي و القانوني لسلطة الادارة في انشاء مرفق التعليم الجامعي

بلا ريب ان مرفق التعليم بشكل عام والتعليم الجامعي بشكل خاص يعد من اهم واقدم المرافق التي يقع على عاتق الادارة انشاءها وادارتها والسيطرة عليها من خلال فرض سلطتها العامة فيها لاسيما وان التعليم يعد من اهم الحقوق التي كفلتها الدساتير وقوانين الدول كافة ومنها موضوعة الدراسة بيد ان اقرار الدساتير والقوانين بمبدئ مجانية التعليم واحقيته لعموم المواطنين لا يمكن ان يتصور معه امكانية تلقيها مبالغ مالية لقاء انتفاع الجمهور، لأنها تعد من الخدمات السيادية الاجبارية. لذلك سنتعرف على الاساس التاريخي والقانوني لسلطة الادارة في انشاء مرفق التعليم الجامعي على فرعين.

[11] - تاريخ دخول الموقع:2020/3/2
https://iraq-student.blogspot.com/2016/12/blog-post_96.html

الفرع الاول: الاساس التاريخي لسلطة الادارة في انشاء مرفق التعليم الجامعي: لقد ضرب الاغريق اهم الامثله البارزة في تبيان علاقة الدولة –الادارة– بالتعليم فقد اتبع الاسبارطيون نظرية سيطرة الدولة على شئونه، في حين اتبع الاثنيون سياسة التسبب وعدو التعليم عملا من اعمال الناس لا وظيفة من وظائف الدولة، ولقد اتخذت هاتين النظريتين مظهرا فلسفيا في السياسة والتعليم فقد تجلتا في كتابات افلاطون وارسطو [12]. فقد اعطى افلاطون في جمهوريته التربية منزلة خطيرة جدا وحسبها اولى القضايا التي ينبغي ان تهتم فيها الدولة، اذ قال ان وحدة الدولة لا تتحقق الا اذا ادرك رجالها ان التربية والتهذيب تعد قضيتهم الكبرى وان المواطنين بالتربية والتعليم يصبحون مواطنين صالحين، فقد عمل في كتابه القوانين على ايلاء اهتمام لمنصب وزير معارف الشباب في دولته المثالية وتعد اهم وظيفة من وظائفها اذ اقترح ان يكون تعليم البنات والبنين الزاميا .[13]

اما ارسطو فلم يشذ عن استاذه افلاطون، فقد عد التعليم فرع من فروع الحكم واهم وسيلة من وسائل صيانة المدينة، بيد ان تراث الاغريق التربوي لم ينتقل الى اوروبا الا بعد مرور قرون عدة ، اذ لم تنل نظريات افلاطون وارسطو الاهتمام الكافي الا في عصر النهضة والعصور المتاخرة عنه، فقد ارتبط التعليم بمشيئة السلطة السياسية، وقد كان التعليم يعد امرا لازما لا غنى عنه لان السلطة السياسية يلقى على عاتقها امر مباشرة السياسة العليا للدولة ، ويجب ان يكون عاقل حكيم متعلم ، اما القلة– الرعية– فقد كان حظهم في التعليم ضئيل جدا وهو ما يسمى بنظرية التعليم الاستقراطي[14] . وهكذا تطورت سلطة الدولة في ادارة وانشاء مرفق التعليم بعد ظهور الطبقة البرجوازية والدولة القومية[15].

الفرع الثاني: الاساس القانوني لسلطة الادارة في انشاء مرفق التعليم الجامعي

لقد كان ارسطو يعتقد ان مطابقة التربية والتعليم لمبدا الدستور يعد من اهم نواحي استقرار الدول وان انفع القوانين تصبح لغوا لا طائلة منها اذا كانت الاخلاق والتربية لا تطابق السياسة الديمقراطية ومباديء الدستور والقوانين [16].

لذلك سوف نتطرق الى الاساس الدستوري والتشريعي لسلطة الادارة في انشاء مرفق التعليم الجامعي.

12 –حسن الدجيلي، الدولة والتعليم ، شركة النشر ، بغداد، 1953، ص 1 وما بعدها

13 –المرجع نفسه، ص 1 وما بعدها

14 –المرجع نفسه، ص4

15 –المرجع نفسه، ص 5 وما بعدها

16 – حسن الدجيلي، المرجع السابق، ص2

اولا: الاساس الدستوري: لقد اقر المشرع الدستوري كفالة حق التعليم بموجب نصوص دستورية صريحه لا تحتمل التاويل والتفسير مما يتطلب الحفاظ على عناصر خدمات مرفق التعليم وتطويره المستمر لمواكبة المتغيرات العالمية والظروف المستجدة ، ويعد التعليم من الحقوق التي كفلتها كافة الدساتير واعلانات حقوق الانسان مجانا دون مقابل لاسيما في المرحلة الابتدائية لغرض القضاء على الامية ومكافحتها[17].

وقد تعاقبت دساتير جمهورية العراق على النص على التعليم واهميته وضرورته في بناء الفرد والمجتمع والدولة ويعد دستور 1925 القانون الاساس العراقي من الدساتير الناهضة لانه يركز على حقوق الانسان والحريات الاساسية المصانه، فقد نصت المادة 16 منه على((للطوائف المختلفة حق تاسيس المارس لتعليم افرادها بلغاتها الخاصة والاحتفاظ بها على ان يكون ذلك موافقا للمناهدج العامة التي تعين قانونا))[18] .

يتبين من هذا النص انه لم يشر الى مجانية التعليم في ذلك الوقت فهو قد فتح الباب للطوائف المختلفه بانشاء مدارسها الخاصة بها.

كما نص دستور العراق الملغى لعام 1963 في الماده 29((حرية الراي والبحث العلمي مكفولة ولكل انسان حق التعبير عن رايه ونشره بالقول او الكتابة او التصوير او غير ذلك في حدود القانون))

كما نصت المادة 33((التعليم حق للعراقيين جميعا تكفله الدولة بانشاء مختلف انواع المدارس والجامعات والمؤسسات الثقافية والتربوية والتوسع فيها وتهتم الدولة خاصة بنمو الشباب البدني والعقلي والخلقي))

واضافت المادة 34((تشرف الدولة على التعليم العام وينظم القانون شؤونه وهو في مراحله وانواعه المختلفة في مدارس الدولة وجامعاتها ومعاهدها بالمجان)) [19].

كما تضمن دستور 1968 الملغى في مادته 31 (حرية الراي والبحث العلمي مكفولة ولكل انسان حق التعبير عن رايه ونشره بالقول او الكتابة او التصوير او غير ذلك في حدود القانون)).

واضافت المادة 35((التعليم حق للعراقيين جميعا تكفله الدولة بانشاء المدارس والمعاهد والجامعات والمؤسسات الثقافية والتربوية ويكون التعليم فيها مجانا وتهتم الدولة خاصة برعاية الشباب بدنيا وعقليا وخلقيا))[20]

17- مصطفى السيد دبوس، تثمين خدمات الدولة في اطار ما يقدمه المرفق العام من خدمات/ دراسة تحليلية، دار الفكر العربي ،2017،ص217

18 – القانون الاساس العراقي 1925 الملغى

19 - دستور جمهورية العراق لعام 1963 الملغى

كما نص دستور 1970 على التعليم في المادة 27 ((ا- تلتزم الدولة بمكافحة الامية وتكفل حق التعليم بالمجان في مختلف مراحله الابتدائية والثانوية والجامعية للمواطنين كافة.

ب- تعمل الدولة على جعل التعليم الابتدائي الزاميا وعلى التوسع في التعليم المهني والفني في المدن والارياف وتشجع بوجه خاص التعليم الليلي الذي يمكن الجماهير الشعبية من الجمع بين العلم والعمل.

ج- تكفل الدولة حرية البحث العلمي وتشجع وتكافيء التفوق والابداع في سائر النشاطات الفكرية والعلمية والفنية ومختلف مظاهر النبوغ الشعبي)).

واضافت المادة 28((يستهدف التعليم رفع وتطوير المستوى الثقافي العام وتنمية التفكير العلمي واذكاء روح البحث وتلبية متطلبات مناهج النطوير ولانماء الاقتصادية والاجتماعية وخلق جيل قومي متحرر تقدمي قوي في بنيته واخلاقه يعتز بشعبه ووطنه وتراثه ويتحسس بحقوق قومياته .. ..))[21].

كما نص دستور جمهورية العراق لعام 2005 على مرفق التعليم في المادة 34((اولا-التعليم عامل اساس لتقدم المجتمع وحق تكفله الدولة وهو الزامي في المرحلة الابتدائية وتكفل الدولة مكافحه الامية. ثانيا-التعليم مجاني حق لكل العراقيين في مختلف مراحله ثالثا-تشجع الدوة البحث العلمي للاغراض السلمية بما يخدم الانسانية وترعى التفوق والابداع والابتكار ومختلف مظاهر النبوغ رابعا- التعليم الخاص والاهلي مكفول بقانون))[22] .

يلاحظ من مجمل هذا النصوص ان الدساتير قبل عام 2005 كانت تكفل التعليم لكل افراد الشعب وتعمل على تطويره بيد ان الوضع تغير بعد 2005 وانفتح لباب على مصراعيه على التعليم لخص بحيث طغى على التعليم الحكومي مما ادى الى مزيد في الفشل في العملية التعليمية الحكومية وتراجعها.

ثانيا:الاساس التشريعي: نص قانون المحافظات غير المنتظمة في اقليم رقم 21 لسنة 2008 المعدل في مادته 31/ سادسا على صلاحيات المحافظ ومنها((استحداث الجامعات والكليات والمعاهد في المحافظة بالتنسيق مع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في حدود موازنة المحافظة ومصادقة المجلس بالاغلبية المطلقة لعدد اعضاء المجلس))[23]. والظاهر ان هذا القانون منح المحافظ بوصفه رئيس السلطة التنفيذية في المحافظة بالتعاون مع الوزارة صلاحية استحداث ما ذكر. وارى عدم قانونية ذلك لانه سوف

20- دستور جمهورية العراق لعام 1968 الملغى

21- دستور جمهورية العراق لعام 1970 الملغى

22 - دستور جمهورية العراق لعام 2005

23 - قانون المحافظات غير المنتظمة في اقليم رقم 21 لسنة 2008 المعدل

يؤدي الى تخمه في الكليات الاهليه والحكومية في ذات الوقت مما ينتج جيل عاطل عن العمل لا يمكن ان تستوعبه مؤسسات الدولة .

كما ان قانون التعليم الجامعي الاهلي لرقم 21 لسنة 2016 نص ايضا في الفصل الثاني منه على تاسيس الجامعات والكليات فقد نصت المادة 4/ اولا((لمجلس الوزراء بناء على اقتراح من وزير التليم العالي والبحث العلمي وبعد استكمال كافة متطلبات التاسيس منح اجازة تاسيس الجامعة او الكلية او المعهد الاهلي لاي من الجهات الاتية:...).

كما نصت المادة 5/ اولا((لمجلس الوزراء او بناء على اقتراح من الوزير وبعد التوصية من مجلس التعليم الاهلي الموافقة على منح الجهات الاجنبية المناظرة للجهات المنصوص عليها في البند (اولا–ا–ب) من المادة(4) من هذا القانون والجامعات الاجنبية اجازة تاسيس جامعة او كلية او معهد مع مراعاة ما ياتي:....).

كما اضافت المادة 10/ اولا((تخضع الجامعة او الكلية او المعهد الاهلي الى اشراف وتقويم الوزارة لضمان تنفيذ الاهداف المنصوص عليها في هذا القانون والحفاظ على مستوى كفاءة الاداء المطلوب من خلال اعتماد الوزارة الاساليب والصيغ المتعارف عليها في التقاليد الجامعية))[24].

المطلب الثاني:اثر التعليم الافتراضي بعد جائحة كورونا على التعليم الجامعي

لم يكن تاثير جائحة كورونا على الواقع الصحي في العالم وانما انعكس على كل مفاصل الحياة كافة، فقد شل الحياة الطبيعية، فتحولت المعاملات من واقعية الى افتراضية الكترونية ومنها التعليم بكل مراحلة.

الفرع الاول: مفهوم التعليم الافتراضي(الالكتروني)

اولا: تعريف التعليم الالكتروني: بلا شك ان التعليم الافتراضي او الالكتروني ما هو الا وسيلة لايصال اكبر قدر من المعلومات الى الطلبة والتواصل بينهم ويعرف بانه (نوع من التعليم يقدم مجموعة من الادوات التعليمية المتطورة التي فيما لو نجحت يمكن ان تقدم قيمة مضافة الى الطرق التقليدية المستخدمة في الجامعات) .[25]

24 –قانون التعليم الجامعي الاهلي لرقم 21 لسنة 2016

25 –د. محمد الباتع محمد عبد العاطي، توظيف تكنلوجيا الويب في التعليم، المكتبة التربوية/ الاسكندرية، 2015، ص228

ويعرف بانه(منظومة تعليمية متكاملة لتقديم البرامج التعليمية او التدريبية للطلاب او المتدربين في اي وقت وفي اي مكان باستخدام تقنية المعلومات والاتصالات التفاعلية بطريقة متزامنة او غير متزامنة).[26]

ويرى الباحث انه نوع من التعليم المتطور الذي يكون فيه الطالب والاستاذ في نفس الزمان مع اختلاف الامكنه امام اجهزة الكترونية مستخدمين انظمة تعليم حديثة.

ثانيا: مبررات اللجوء الى التعليم الالكتروني: يمكن ان يؤمن التعليم الالكتروني فرصة كبيرة للطلبة للاطلاع على المناهج المعتمدة في جامعات عالمية رصينه والاستفادة من مكاتبها نتيجة امتزاج الثقافات العلمية عن طريق الواقع الافتراضي بين العلماء في حقول الاختصاص المختلفة لذلك لابد لانجاح هذا العملية من اتباع طرق علمية للتعليم على الواقع الافتراضي حيث يختلف التعليم الافتراضي عن التقليدي، فهو لا يحتاج الى حضور للتدريسي والطالب في الدرس او الامتحان، وانما يتم التفاعل والحضور واداء الامتحانات الكترونيا مما يسهل على الطرفين العملية التعليمية وايصال المعلومة[27].

الفرع الثاني: اسباب ظهور التعليم الالكتروني

لعل من اهم الاسباب التي فعت الادارة الى اللجوء الى هذا النوع من التعليم الافتراضي:

1- انتشار جائحة كورونا وفرض حظر للتجوال حال دون امكانية استمرار العملية التعليمية برمتها فتحول الامر الى الواقع الافتراضي.

2- يتيح التعليم الافتراضي امكانية ايصال المادة الى اكبر قدر ممكن من الطلبة

3- بواسطة التعليم الالكتروني ولانتشار الجائحه فان المادة العلمية تصل للطلبة بالرغم من اختلاف المكان والزمان احيانا.

4- وسيلة يمكن من خلالها الوصول الى حلول جذرية في حالة الظروف الاستثنائية لاعتماد البديل.

5- تؤهل الخريجين بما ينسجم مع اقتصاد المعرفة[28].

6- تمكن الطلبة من الاطلاع على المناهج المعتمدة عالميا في جامعات رصينة والاطلاع على الكتب والمقررات الدراسية للاستفادة من تجاربها.

7- سهولة التواصل بين الطالب والجامعة من خلال الدفع الالكتروني والتسجيل الالكتروني وبذلك يحفف العبء على الجامعة من خلال تكدس الطلبات وازدياد اعداد الراغبين بالتسجيل.

---

[26] - new_educ.com

27 –د. محمد الباتع محمد عبد العاطي،المرجع السابق، ص 228

[28] –د. محمد الباتع محمد عبد العاطي،المرجع السابق، ص 230

8- يوفر للجامعة المبالغ المالية التي كانت من الممكن رصدها لانشاء مباني ومختبرات جديدة لاستيعاب اعداد الطلبة الهائل.

9- بلا شك ان هناك عدم تناسب بين اعداد الطلبة المقبولين واعداد التدريسيين لذلك يوفرلميزانية الدولة وللجامعة الخاصة المبالغ التي كان من الممكن توفيرها كمرتبات.

10- توفير في عدد العاملين من الموظفين على الملاك الدائم ام المؤقت اذ لا يحتاج التعليم الالكتروني الى اعداد كبيرة من الهيئة الادارية في الجامعة.

الفرع الثالث:تقييم التعليم الالكتروني في العراق

للتعليم الالكتروني جملة من الايجابيات والسلبيات نعرضها تباعا:

اولا: ايجابيات التعليم الالكتروني: للتعليم الالكتروني ايجابيات لا يمكن انكارها باي شكل كان ومنها على سبيل المثال لا الحصر:

1- سهولة التواصل بين الطلاب والاساتذه والكادر الاداري في الجامعة بيسر ودون اي تعقيد يذكر.

2- امكانية تعبير الطلاب عن وجهات نظرهم بحرية اكثر من التعليم التقليدي الذي قد يحجم دور بعض الطلبة عن الحوار والمشاركة لسبب او لاخر.

3- التعليم الالكتروني يؤكد مبدا المساواة بين كافة الطلبة، وبالتالي يتاح للجميع الحرية وفرصة ابداء الراي والتفاعل.

4- يوفر التعليم الالكتروني المناهج التعليمية على مدار الساعة.

5- يساعد على استغلال عامل الوقت بافضل استغلال وتجنيدة لخدمة المحاضرة.

6- يساعد التعليم الالكتروني الطلبة الذين لا توفر لهم بيئة العمل او لظرف صحي ما من الالتحاق بالدرس امكانية الحضور والتفاعل .

7- يساهم في اعداد جيل قادر على التكيف في شتى الظروف سواء اكان تعليم تقلدي ام الكتروني.

ثانيا: سلبيات التعليم الالكتروني: نظرا لحداثة تجربة التعليم الالكتروني في العالم بشكل عام والعراق خصوصا، فانها وحسب ما لمسته من خلال عملي في الجامعة من استطلاع اراء التدريسيين لم تخلو من سلبيات اكثر من الايجابيات وهي:

1- عدم التفاعل الجاد بين الطالب والتدريسي.

2- عدم اهتمام الطلبة بالمادة العلمية، وعدم ادراك اهميتها، وهو ما يلمس من خلال ما يتم كتابته من اوراق بحثية منقولة نقلا حرفيا من مواقع الكترونية.

3- عدم الالتزام الطلبة بالوقت المحدد للمحاضرات المحدد من قبل القسم في جدول المحاضرات، حيث تجد الطالب يطلع على محاضرة يوم الاحد يوم الثلاثاء الساعة الثانية صباحا.

4- عدم الاعتماد على مصادر رصينة في كتابة البحوث واعداد اوراق العمل حيث يقوم الطالب بالنقل الحرفي من مقالات منشورة.

5- ضعف شبكة الانترنيت والانقطاع المستمر للكهرباء يحول دون التفاعل بين الطالب والاستاذ.

6- الغياب المستمر للطلبة عن الصف الالكتروني اذ نادرا ما تجده متكاملا وعدم الجدية في الموضوع العلمي.

7- اما عن نظام الامتحانات فالنتيجة واضحة من خلال معدلات نتائج الدراسة الاعدادية وغيرها.

المطلب الثالث :مرفق التعليم الجامعي الخاص في العراق

لقد كان التعليم الجامعي خاضعا في معظم الدول الى سيطرة الدولة، فقد كانت فكرة اختراق ثقافة السوق والياته لمجال التعليم العالي امرا غير مرغوب فيه حتى في الدول الراسمالية [29].

بيد ان الانفتاح الاقتصادي الحاصل في العالم بشكل عام والعراق بشكل خاص بعد عام 2003 وتحوله من النظام الاشتراكي الى الراسمالي ادى الى اسهام القطاع الخاص في انشاء مرافق خاصة كانت حكرا على الدولة لاسيما وان نوعية الخدمة المقدمة كانت تسمو على كافة الخدمات الا وهي التعليم بكل اصنافه، وهذا ما ادى الى الخروج من مبدا مجانية التعليم الى مبدا الربح السريع، فاصبحت الجامعات مأوى للطلبة الذي لا يتمكنون من الالتحاق بالجامعات الحكومية لضعف المستوى العلمي. لذلك سنتعرف على اهم اسباب ظهوره وخصائصه في فرعين تباعا.

الفرع الاول:اسباب ظهور التعليم الجامعي الخاص في العراق

تظافرت عدة اسباب ادت الى ظهور هذا النوع من التجربة التعليمية في العراق وان كان ما موجود منها قليل جدا قبل عام 2003، ولعل اهم هذه الاسباب هي:

اولا: الاسباب السياسية: انعكس استشراء الفساد المالي والاداري على تدهور مستوى التعليم بعد عام 2003 سواء اكان حكومي ام خاص لاسيما مع عدم الاهتمام بالجامعات الحكومية من حيث المناهج او الابنية غير الصالحة لكي تكون مرافق تعليمية. فضلا عن عدم وجود مباني تكفي لاستيعاب اعداد الطلبة، ولعل كل هذا يعود الى اسباب سياسية بالدرجة الاساس والتدخلات الحزبية في العمل الاداري، وهو ما اضر بعنصر الولاء الوظيفي، وبات هذا العنصر مفقود نسبيا فولاء الموظف المعين من قبل

29 – د.محيا زيتون، مرجع سابق،ص274

حزب والوزير المنتمي لكتله انما يكون للحزب والكتله السياسية مما يدفع الى الاسراع بمنح اجازات تاسيس الى فئات سياسية لتاسيس جامعات اهلية ومدارس خاصة هدفها التربح على حساب العلم ، فقد نصت المادة الرابعة من قانون التعليم العالي الاهلي رقم (25) لسنة 2016((اولاً- لمجلس الوزراء بناء على اقتراح من وزير التعليم العالي والبحث العلمي وبعد استكمال كافة متطلبات التأسيس منح اجازة تأسيس الجامعة او الكلية او المعهد الأهلي لاي من الجهات الاتية....))[30] .

ونتساءل عن مدى امكانية توفر هذه الامكانيات التي اشترطها القانون والتي بينتها الفقره ثانيا من نفس المادة ثانياً ـ يشترط في الجهتين المنصوص عليهما في الفقرة (ب) من البند (اولاً) من هذة المادة ان يكون:

أ. مركزها العراق وغير مرتبطة بجهات اجنبية خارج العراق.
ب. مضى على تأسيسها مدة لاتقل عن (5) خمس سنوات.
ج. ذات نشاط ملحوظ في مجال النشر والتاليف.
د. لها اسهامات واضحة وايجابية في تطوير التعليم العالي والبحث العلمي من خلال مشاركتها الجادة والمستمرة في المؤتمرات والندوات العلمية والتربوية داخل العراق وخارجه.
هـ. ذات قدرة مالية على تهيئة متطلبات الجامعة او الكلية والانفاق عليها ويجوز الانفاق مع الغيرعلى تهيئة متطلبات بما لايتعارض التشريعات الداخلية النافذه ويضمن حقوق اطراف الاتفاق , على ان يتم تحديد المتطلبات كافه بتعليمات تصدرها الوزارة.

ثالثاً ـ ان تكون للجامعة اوالكلية اوالمعهد قدره مالية لتهيئة متطلبات كافة وتحدد بتعليمات تصرها الوزارة.

رابعاً ـ لايجوز استئجار او استخدام مباني مؤقته من قبل الجامعة او الكلية او المعهد.)) .

وعند الوقوف على حقيقة انشاء بعض الجامعات الاهلية نجد انها منحت اجازة تاسيس وهي ما زالت في طور اعداد المستلزمات المادية والبشرية والعلمية فهي ما زالت تقوم باستئجار مباني خاصة –بيوت سكنية –لا تصلح بتاتا لكي تكون كلية فكيف بالجامعة او استئجار بنايات سكنية لا تصلح حتى للايجار بسبب قدمها وتهالكها، والظاهر ان التدخلات التي اشرنا اليها ساعدت في سرعة منح اجازات التاسيس.

30 – قانون التعليم العالي الاهلي رقم (25) لسنة 2016

ومن خلال الاطلاع على بنود المادة اعلاه نجد ان معظم الشروط غير متوفره مما ادى ان تخرج الى النور جامعات اهلية ساعدت في اخراج العراق من منتدى دافوس الاقتصادي وتدهور مؤشر جودة المعرفة، والدليل نوعية المخرجات والطلبة المقبولين التي تكون عادة باعداد مهولة مقارنة بالقطاع الحكومي، واضيف الى هذا الكلام ايضا نقد موجه الى الدراسة المسائية في الجامعات الحكومية التي تكاد ايضا تكون شبيهه الى حد ما بالدراسة الاهلية، فلم نسمع باعداد رسوب الطلبة وانما النجاح يكون امر مؤكد بمجرد الدخول الى الجامعة فالنجاح تحصيل حاصل.

ثانيا: اسباب ادارية تنظيمية واجتماعية: لقد ادى عدم ايلاء الادارة الاهتمام الكافي بمرفق التعليم بسبب الاوضاع التي عانى منها العراق بعد عام 2003 ولحد هذه اللحظة الى عدم الاعتناء بالجامعات وعدم مواكبتها للتطورات وتلكؤها في اداء خدماتها مما عزف المواطنين عن الحاق ابناءهم بالمدارس الحكومية والدخول الى المدارس والجامعات الاهلية لاسيما من لا يملك معدل يؤهله للدخول الى الكلية المرغوبة، حيث نجد 35جامعة حكومية في مقابل 75 جامعة وكلية اهلية بمعنى ادق ان 110 مؤسسة تعليمية في العراق خارج تصنيف منتدى دافوس الاقتصادي لعدم اعتمادها على معايير الجودة في التعليم .

كما لعب نظام القبول دورا في زيادة اعداد الطلبة المقبولين في الجامعات ممن لا تتوافر فيهم ادنى درجات العلم او المعرفة، فضلا عن نظام الامتحانات الذي لا مجال فيه للرسوب مع وجود نظام الادوار الثلاث والتحميل، وهو امر لم يكن متعارف من قبل حينما كانت الجامعات العراقية محط انظار طلاب الدول المتقدمة وقبلة الطلاب ومحبي العلم حيث كانت الجامعات تكتظ بالطلبة العرب والاجانب لغرض التزود بالمعرفه .

لذا لابد من وجود سياسة تنظيمية تحول دون استمرار تدهور التعليم في العراق من خلال اعادة النظر في منح اجازات التاسيس لاسيما ان المادة ((-5- اولاً - لمجلس الوزراء بناءً على اقتراح من الوزير وبعد التوصية من مجلس التعليم العالي الاهلي الموافقة على منح الجهات الاجنبية المناظرة للجهات المنصوص عليها في البند (اولاً/أ- ب) من المادة (4) من هذا القانون والجامعات الاجنبية اجراء تأسيس جامعة او كلية او معهد مع مراعاة ما يأتي:

أ ـ ان تكون الاختصاصات المقترح تدريسها في الجامعات والكليات والمعاهد من الاختصاصات التي تحتاجها عملة التنمية في العراق ويحدد ذلك من لجنة مختصة في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بالتنسيق مع وزارة التخطيط)).

ولنا ان نتساءل هل اختصاص القانون الذي يعاني من التخمه المفرطه في استيعاب الطلاب من الاختصاصات النادرة؟ ..لذلك لابد من تعليق الدراسة العليا لحين استيعاب اعداد حملة الشهادات العاطلين عن العمل ومنحهم فرصه للتعيين وتحديد عدد المقاعد المقبولة والغاء نظام الامتيازات الممنوح على اسس حزبية شرعت بقوانين.

الفرع الثاني: خصائص مرفق التعليم العالي الخاص

ان هذا التضخم في اعداد الجامعات الاهلية على حساب الحكومية يعزى الى ضيق يد الحكومة عن تطوير وانشاء جامعات جديدة لتكون بديلا عن الاهلية، لذلك انفتح الباب على مصراعيه على التعليم الاهلي حين نمى في اعوام قليلة نمو غير مسبوق ولعل من اهم خصائص هذا النوع من المرافق هي:

اولا: المعدلات السريعة للنمو:

ان اهم ما يميز مرفق التعليم الخاص هو هذا التطور السريع غير المسبوق من قبل او المعروف في الجامعات الخاصة والذي تم في فترات زمنية قصيرة جدا ويبدو ان ظروفا موضوعية تهيات له[31]، نتيجة التحولات السياسية الاقتصادية والاجتماعية الداخلية.

فضلا عن الظروف الخارجية والمتغيرات العالمية، يضاف اليه تكدس الطلبة في الجامعات الحكومية وعجزها عن مواجهة واستيعاب اعداد الطلبة، يضاف اليها معدلات القبول العالية احيانا والرغبة في اكمال الدراسة سواء في الداخل او الخارج، لذلك باتت الجامعات الاهلية مصدر جذب للطلبة كافة سببها تراجع دور المرفق الحكومي .

ثانيا: القدرة الاستيعابية:

ان النمو السريع والملفت للنظر في الجامعات الاهلية ادى الى ان تكون مصدر جذب لكل الطلبة الذين لا تتوافر لهم فرصة للقبول في الجامعات الحكومية او في القسم المرغب فيه مما ادى الى تكدس

31 – د.محيا زيتون، مرجع سابق،ص361

الطلبة في الجامعات الاهلية[32] والاقسام المسائية في الدراسة الحكومي مقارنة بالدراسة الحكومية الصباحية.

لذلك يمكن القول ان القطاع الخاص الان يملك الثقل الاكبر من حيث الاعداد الضخمه للمتخرجين لاسيما في قسم القانون مثلا الذي يعاني من التخمه ومن المتوقع استمرار ازدياد الاعداد المقبوله في المرفق التعليمي الخاص لاسيما مع زيادة وارداتها المالية وضغط الانفاق على الميزانية مما يدفع الوزارة الى منح اجازات تاسيس الى جامعات جديدة فتيه .

ثالثا: تحقيق الربح الواسع والسريع: تؤكد جميع الدراسات التي تعرضت على نحو او اخر لاوضاع مؤسسات التعليم العالي الخاص في اقطار عربية مختلفة ان هذه المؤسسات التي اقيمت حديثا تهدف الى تحقيق الربح السريع [33]. بيد انه امر لا يمكن باي حال تعميمه، فهناك مؤسسات تعليمية خاصة رصينة وان كانت تهدف ايضا الى تحقيق ربح، بيد ان المصلحة العامة لن تكون غائبة عنها باي حال فالبعد الاجتماعي والرصانه العلمية والجودة التعليمية ما زالت قائمه فيها وتفرض نفسها .

الخاتمة

بعد الانتهاء من كتابة البحث الموسوم ب(قراءة في واقع مرفق التعليم الجامعي في العراق (دراسة تحليلية نقدية) خرج الباحث بعدة نتائج هي:

1- يمكن القول ان التعليم بكل اشكاله وبمختلف مستوياته في العراق متدني لاسيما مع انتشار المدارس والجامعات الاهلية .
2- اخراج التعليم في العراق من تصنيف الجودة لا بل عدم دخولها اصلا وهو مؤشر خطير يجب على الادارة النظر اليه ومعالجة اسبابه.
3- هنالك عدة اسباب تظافرت مجتمعة على تدهور التعليم بهذا الشكل، ومنها على سبيل المثال لا الحصر تسييس النظام التعليمي، وقلة التخصيصات المالية المرصدة للكتب والقرطاسية ولبناء الجامعات .
4- ادى استشراء الفساد المالي والاداري الى تدني مستوى التعليم في العراق .
5- التساهل في منح الشهادات ومنح الطلبة ادوار ثلاث او نظم للتحميل لم تكن متعارفه من قبل .
6- تخلف المناهج وعدم الابتكار فيها او اعادة النظر فيها لعدم مواكبتها التطورات الحاصلة في تى المجالات.

32 – المرجع السابق، ص365

33 – المرجع السابق، ص366

التوصيات: لعل اهم التوصيات هي:

1- على اللجان الوزارية القيام بجولات تفقدية للكليات والجامعات والمدارس الحكومية والاهلية بشكل مفاجيء دون سابق انذار للوقوف على حقيقة الواقع التعليمي ومعرفة اسباب انخفاض مستوى التعليم وايجاد المعالجات .

2- على وزارة التخطيط رفض اي طلب يقدم لاستحداث كلية او قسم علمي في الجامعات الاهلية الا بعد استكمال كافة المتطلبات الفنية والادارية والبشرية وبجودة تفوق القسم الحكومي لضمان نوعية جيدة من المخرجات.

1- العمل على وضع سياسة خاصة يمكن من خلالها استيعاب كافة الخريجين من حملة الشهادات العليا وزجهم في كافة القطاعات كل حسب اختصاصه .

2- على وزارة التعليم العالي والبحث العلمي اتخاذ اجراءات جادة وحازمة وذلك بسحب اجازة تاسيس اي مدرسة او جامعة لا يتوافر فيها ادنى معايير الجودة العلمية وعدم السماح باستحداث اقسام تعاني من التخمه في حملة الشهادات مثل القانون.

3- اعادة النظر في تغيير مناهج الكليات ومنها كلية القانون التي ما زالت تدرس قوانين قديمه مع هذا التطور الحاصل في العلم.